

﴿ الجزء الأول ﴾

من البحر الرائق شرح كنز الدقائق للامام
العلامة والتحرير الفهامة فقيه عصره
ووحيد عصره محرر المذهب النعماني
وأبي حنيفة الثاني الشيخ زين الدين
الشهير بابن نجيم رحمه
الله تعالى
آمين

وبهامشه المحواشي السماعية بمحنة المحقق علي البحر الرائق لحفاة المحققين
ونخبة العلماء العاملين العلامة الفاضل والاستاذ الكامل السيد محمد أمين
الشهير بابن عابدين رحمه الله وقد جعل كتاب البحر مفرغاً في سبعة أجزاء والجزء
الثامن تكملة العلامة المحقق محمد الشهير بالطوري ولتمام الانتفاع جعل المتن
مع الحاشية في طرة الكتاب وفصل بينهما بافاصل من جدول الطبع المستطاب

﴿ تبييه ﴾

ان كتاب البحر وان عظم موقعه فكمال الانتفاع به موقوف على ما يوضح
مشكلاته ويذلل معضلاته وكان من أحسن ما ألف في هذا الشأن ولم يختلف
فيه اثنان حاشية خاتمة المحققين العلامة ابن عابدين وكان يعوق عنها عدم
وجدانها بغير خزانه مؤلفها التي آلت الى وراثته وهم لم يسمحوها بها لغير من
ارتضوه ومن تحركت دواعيه الخيرية لنفع الانام واذا علة النفع العام بطبع هذا
الكتاب بهذه الحاشية السيد عمر هاشم الكتي وتم اتفاهسه مع الورثة حتى
منعوه حقوق الطبع التي لهم محفوظة وعلى اذنه موقوفه فآلت حقوق
الطبع اليه فلا يسوغ لاحد بغير اذن منه الاقدام عليه وأحضر من وراثته
نسخة البحر التي راى تصحيحها واتقانها الاستاذ المذكور وكتب على طرفها
الحاشية المذكورة بخطه الشريف لتكون عمدة للتصحيح على مثالها المشيف

متن السكندر

بسم الله الرحمن الرحيم

المجد لله الذي أعز العلم في
الاعصار وأعلى حربه
في الامصار والصلاة على
رسوله المختص بهذا
الفضل العظيم وعلى آله
الذين فازوا منه بحظ جسيم
قال مولانا المجر النحرير
صاحب البيان والبيان في
التقرير والتحرير كاشف
المشكلات والمعضلات
مبين النكبات والاشارات

منبع العلي علم الهدى
أفضل الوري حافظ الحق
والملة والدين شمس
الاسلام والمسلمين وارث

لعلوم الانبياء والمرسلين
أبو البركات عبد الله بن
أحمد بن محمود النسفي لما
رأيت الهمم مائلة الى

المختصرات والطباع
راغبة عن المطولات أردت
أن أخلص الوفي بذكر ما عم
وقوعه وكثر وجوده لتكثر
فائدته وتوفر عائدته

فشرعت فيه بعد التماس
طائفة من أعيان الافاضل
وأفاضل الاعيان الذين هم

بمنزلة الانسان للعين والعين
للانسان مع ما في من
العوائق (وسميتها) بكنز
الدقائق وهو وان خلا عن
العويصات والمعضلات فقد

تحلى بمسائل الفتاوى والروايات

بسم الله الرحمن الرحيم

المجد لله الذي دبر الانام بتدبيره القوي وقد راح الحكم بتقديره المحق وهدي عباده الى الرشاد
وأنطقهم بالسنة حداد وجعل مصاح معاشهم بالعقول محوطة ومناج معادهم بالعلم منوطه فضل
نبيه بالعلم تفضيلا وأنزل عليه القرآن تنزيلا صلى الله عليه وعلى آله كنوز الهدى وعلى أصحابه
بدور الدجى أما بعد فمن أشرف العلوم وأعلما وأوقفها وأوقاها علم الفقه والفتوى وبه
صلاح الدنيا والعقبى فمن شمر لتحصيله ذيله وادرع نهارة وليله فإزبا السعادة الآجله والسيادة
العاجله والأحاديث في أفضلته على سائر العلوم كثيرة والدلائل عليها شهره لاسمها وهو المراد
بالحكمة في القرآن على قول المحققين للفرقان وقد قال في الخلاصة أن النظر في كتب أصحابنا من
غير سماع أفضل من قيام الليل وقال ان تعلم الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد
منه اه وان كثر الدقائق للإمام حافظ الدين النسفي أحسن مختصر صنف في فقه الأئمة الحنفية وقد
وضع والشرحا وأحسنها التبيين للإمام الزيلعي لكنه قد طال من ذكر الخلافات ولم يفصح عن
منطوقه ومفهومه وقد كنت مشتغلا به من ابتداء حالي معتنيا بمفهوماته فأحببت أن أضع عليه
شرحا يفصح عن منطوقه ومفهومه ويرد فروع الفتاوى والشروح اليهما مع تقاريع كثيرة
وتحريرات شريفة وهأنا أبين لك الكتب التي أخذت منها من شروح وفتاوى وغيرها فمن
الشروح شرح الجامع الصغير لقاضى خان وشرحه للبرهاني والمبسوط وشرح الكافي للحاكم وشرح
مختصر الطحاوى للإمام الأسيبى والهداية وشروحها من غاية البيان والنهاية والعناية ومعراج
الدراية والمجازية وفتح القدير والكافي شرح الوافي والتبيين والسراج الوهاج والجوهرة والمجتبى

تلى بمسائل الفتاوى والروايات مع ما بتلك العلامات وزيادة الطاء للاطلاقات والله الموفق للاختتام والاقطع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله الذي زين نحور هذه الأمة المحمدية بعقود شريفة وسنة نبية المرضية وقبض لها عبادا غاصوا في بحر رقائقتها فاستخرجوا مكنون كنز دقائقها والصلاة والسلام على من هو السبب الأعظم في هذا المدد والوسيلة العظمى لكل أحد وعلى آله وأصحابه وتابعيه وأخوابه ذوى العلم والعرفان من رقوا في معراج الدراية لا يوضح طرق الهداية إلى غاية البيان **وبعد** فيقول محمد أمين المكنى بابن عابدين غفر الله تعالى ذنوبه وملا من زلال العفوذ نوبه أمين هذه حواش جعلتها سلاسل الدرر الجرار رائق شرح كنز الدقائق فبدت عقود الجيد لمن هو إلى جيد معانيه مسارع ومسابق علقنتها أولا على هامش صفحاته ثم جمعها هنا لتكون تذكرة للعبد بعد وفاته فتحت بهما مقفله وحللت بهما معضله ولست أتعرض فيها غالبا إلا ما فيه إيضاح أو تقوية أو ما فيه بحث أو إشكال بعبارات تغلث الأسر وتحل العقال اذ هو مشحون بالمسائل الفقهية والأدلة الأصولية فهو غنى من ذلك عن الزيادة اللهم إلا أن يكون شأ في ذكره عظيم افاده ضامنا إلى ذلك بعض اجاث أو ردها في النهر الغائق الفاضل المحقق الشيخ عمر على أخيه الشيخ الفقيه النبيه العلامة زين الدين بن نجيم ٣ سديد الرأي والنظر وبعض ما كتبه

على هذا الكتاب الشيخ خير الدين الرملي المفتي الحنفى تاركا لما وجهه على قد خفي وأرجو ممن وقف على هذه العجالة أن يجعل عثراني مقاله فان بضاعتى قليلة وفكرتى كليله وسميت ذلك بمنحة الخالق على البحر الرائق وأسأله سبحانه وتعالى متوسلا إليه من صلواته عليه تتوالى أن يلهمنى الصواب وأن يسلكنى سبيل السداد وأن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم موجبا للفوز العظيم بأفعابه جل العباد وأن يمن على وعلى والدى

والاقطع والينابيع وشرح المجمع للمصنف ولابن الملك والعيني وشرح الوفاية وشرح النقاية للشعنى والمستصفي والمصنف وشرح منية المصلى لابن أمير حاج ومن الفتاوى المحيط والذخيرة والبدائع والزيادات لقاضى خان وقتاواه المشهورة والظهيرية والولوالجبة والحلاصة والبرازية والواقعات للعسائى والعمدة والعدة للصدر الشهيد وما آل الفتاوى وملتقط الفتاوى وحيرة الفقهاء والمحاوى القدسي والقنينة والسراجية والقاسمية والتجنيس والعلامة وتصحيح القدورى وغير ذلك مع مراجعة كتب الأصول واللغة وغير ذلك ومن تردد في شيء مما ذكرته في هذا الشرح فليرجع إلى هذه الكتب (وسميت بالبحر الرائق شرح كنز الدقائق) وأسأل الله تعالى أن ينفع به كما نفع بأصله وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وأن يبيننا عليه بفضلته وكرمه انه على ما يشاء قدير وبالاجابة جدير ولا بأس بذكر تعريفه لما في البديع لابن الساعاتى حق على من حاول علما أن يتصوره بحده أو رسمه ويعرف موضوعه وغاياته واستمداده قالوا ليكون الطالب له على بصيرة فالفقه لغة الفهم وتقول منه فقه الرجل بالكسر وفلان لا يفقهه وأفقتهك الشئ ثم خص به علم الشريعة والمال به فقيه وفقه بالضم فقاها وفقهه الله وتفقه اذا تعاطى ذلك وفاقهته اذا باحنته في العلم كذا في الصحاح وحاصله ان الفقه اللغوى مكسور والقاف في الماضى والاصطلاحى مضمومها فيه كما صرح به الكرماني وفي ضياء المحلوم الفقه العلم بالشئ ثم خص بعلم الشريعة وفقهه بالكسر معنى الشئ فقها وفقها اذا علمه وفقه بالضم فقاها اذا صار فقها اه وفي المغرب فقه المعنى فهمه وأفهمه غيره اه واصطلاحا على ما ذكره الذسنى في شرح المنار تبعا للأصوليين العلم بالاحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية بالاستدلال أطلاعوا العلم على الفقه مع كونه ظنيا لان أدلته ظنية لانه لما كان ظنا

وأشياخى بالعفو التام وكما أحسن إلى المدد أحسن إلى الحتام بحرمة نبيه عليه الصلاة والسلام (قوله فالفقه لغة الفهم) أقول وفي تحرير الدلالات السمعية لعلى بن محمد بن أحمد بن مسعود نقل عن التنقيح الفقه لغة هو الفهم والعلم وفي الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية العملية بالاستدلال ويقال فقه بكسر القاف اذا فهمه وبفتحها اذا سبق غيره إلى الفهم وبضمها اذا صار الفقه له سمجة اه رملي (قوله واصطلاح الخ) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة مخصوصة على احوال الشئ عن معناه الى معنى آخر رملي (قوله العلم بالاحكام الشرعية العملية) قال الرملي في بعض النسخ بعد العملية المكتسبة والظاهر انها من زيادة بعض الكتبية يظهر ذلك من قوله الآتى وقوله من أدلتها متعلق بالعلم الخ تأمل (قوله لان أدلته ظنية) اعترض عليه بان الاجماع وما ثبت به قطعيا وأجيب بان التعبير فيها بالظن تغليب أو بان قطعيتها بالنسبة اليها واما بالنسبة الى من صدر عنه من المجمعين فهو ظنى مستند الى اشارة وفي حواشى جمع الجوامع للعلامة ابن قاسم العبادى قال السيد بعد كلامه أورده يلزم مما ذكر ان تكون الاحكام المعلومة من الأدلة القطعية أى القطعية الدلالة والتبوت كما أفصح به بعضهم خارجة عن الفقه فاما أن يختار ان الأدلة اللغوية لا تفيد الاظنا كما ذهب اليه بعضهم فكذلك ما يفرغ علمها من الاجماع والقياس واما أن يقال كل ما عليه دليل قطعى من الاحكام فهو مما سأل

من الدين ضرورة وقد صرح في المحصول بخر وج مثله عنه اه وخرم قبل ذلك بخر وج ما علم من الاحكام ضرورة من الدين اه اى نروجها عن الفقه وعليه كلام الشارح الا ترى حيث قال وخرج بقيد الشرعية الاحكام المأخوذة من العقل الخ قال ابن قاسم بعد ما تقدم وببحث فيه بعضهم بان تلك الاحكام ليست ضرورية بمعنى حصولها بالادليل فان المجتهدين قد استنبطوها وحصلوها في أصلها عن أدلتها التفصيلية كوجوب الصلاة مثلاً فإنه مستنبط من قوله تعالى أقيموا الصلاة بل تلك الاحكام ضرورية بمعنى انها اشترت حتى عدت من ضروريات الدين فلا يخرج ما علم من تلك الاحكام بقوله عن أدلتها اه وسأنى لهذا تنمة فتبصر (قوله فالاولى ما فى التحرير من ذكر التصديق الشامل للعلم والظن) اى بناء على استعمال المنطقين اياه مراد به ما ذكر لانهم قسموا العلم بالمعنى الاعم الى التصور والتصديق تقسيماً حاصراً ولكن ليس هذا مراد صاحب التحرير بل مراده به الادراك القطعى سواء كان ضرورياً أو نظرياً صواباً أو خطأً فالصديق كما قال شارحه ابن أمير حاج جنس لسائر الادراكات القطعية بناء على اشتها راختصاص التصديق بالحكم القطعى كما فى تفسير ٤ الايمان بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى اه فهو

غير ما اصطح عليه
المناطقه ويدل على ان
مراده ما ذكرنا انه صرح
بعده بان الاحكام المنطوية
ليست من الفقه الاعلى
الاصطلاح بانه كله ظنى
أو الاصطلاح بان منه
ما هو قطعى ومنه ما هو
ظنى فهى ثلاثة هذان
وما اختاره صاحب
التحرير قال شارحه بعد
كلام بقى الشأن فى اى
الاصطلاحات من هذه
أحسن أو متعين و يظهر
ان ما مشى عليه المصنف
متعين بالنسبة الى ان
المراد بالفقيه المجتهد وان
الثالث أحسن اذا كان
موضوعاً بازاء المدرك الى

المجتهد الذى يجب عليه وعلى مقلديه العمل بمقتضاه كان لقوته بهذا الاعتبار قريناً من العلم فعبر به عنه تجوزاً وتعقب بأن فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالاولى ما فى التحرير من ذكر التصديق الشامل للعلم والظن بدل العلم والاحكام جمع محلى باللام فاما أن يحمل على الاستغراق أو على الجنس المتناول للكلى والبعض الذى أقله ثلاثة منها لا بعينه ذكره السيد فى حاشية العنود وفيه ان المراد بالاحكام المجموع ومعنى العلم بها التمهؤ لذلك ورد فى التوضيح بأن التمهؤ والبعد حاصل لغير الفقه والقريب غير مضبوط اذ لا يعرف اى قدر من الاستعداد يقال له التمهؤ والقريب وأجاب عنه فى التلويح بانه مضبوط لانه ملكة يقتدر بها على ادراك جزئيات الاحكام واطلاق العلم عليها شائع وفى التحرير والمراد بالملكة اذنى ما تحقق به الاهلية وهو مضبوط اه واختلف فى المراد من الحكم هنا فاختار السيد فى حاشيته أنه التصديق ورده فى التلويح بأنه علم لانه ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة فيقتضى أن الفقه علم بالعلوم الشرعية وليس كذلك بل المراد به النسبة التامة بين الامرين التى العلم بها تصديق وبغيرها تصور اه ويمكن الجواب بأن مراده من التصديق القضية صرح المولى سعد فى حاشية العنود بأنه كما يطلق على الادراك بطلاق على القضية والمحققون على أنه لا يراد بالحكم هنا خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين اقتضاء أو تخيير لانه يكون ذكر الشرعية والعملية تكرر ارا وخرج بقيد الاحكام العلم بالذوات والصفات والافعال وخرج بقيد الشرعية الاحكام المأخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث أو من الحس كالعلم بأن النار محرقة أو من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع كذا فى التلويح وظاهره ان الحكم فى مثل قولنا النار محرقة ليس عقلياً ويمكن أن يجعل من العقلى بناء على ان الادراك فى الحواس انما هو للعقل بواسطة الحواس وخرج بقيد العملية الاحكام الشرعية الاعتقادية ككون الاجماع حجة والايمان واجبا ولذا يمكن العلم بوجوب الصلاة

آخر ما قاله وبه ظهر ما فى كلام الشارح من عزوه ما ذكر للتحرير كما لا يخفى على تحرير (قوله وأجاب عنه والصوم فى التلويح بانه الخ) أقول هو كذلك فى شرح جمع الجوامع للعلامة جلال الدين المحلى وقد بسط السؤال والجواب محشيه الكمال ابن أبى شريف (قوله والمحققون على انه لا يراد بالحكم هنا خطاب الله تعالى الخ) قال الرملى أقول بل المراد النسبة التامة بين الامرين التى العلم بها تصديق وبغيرها تصور لان الحكم لا يكون الا كذلك على هذا كما تقدم (قوله وخرج بقيد العملية الاحكام الشرعية الاعتقادية الخ) اعلم ان الشارح تبع فى ذلك الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع حيث قال وخرج بقيد العملية العلم بالاحكام الشرعية العينية اى الاعتقادية كالعلم بان الله واحد وان يرى فى الآخرة وزاد الشارح عليه العلم بوجوب الصلاة والصوم ولا بن قاسم هنا كلام ينبغى ذكره لمخضام بعض زيادات تشير الى كلام الشارح فنقول اعلم أن الاعتقاد ادراك والمحقق فى الادراك انه انفعال أو كيف لا يفعل كما تقرر فى محله واذا لم يكن فعلاً فلا يكون عملاً الاعلى سبيل التجوز أو نظر الى انه يعبر عنه بلفظ الفعل وبعد فعلاً عرفاً فيقال صدق وادرك وعلم ونحو ذلك اذا تقرر ذلك فلا اعتقاد مثل اعتقاد ان الجنة موجودة اليوم وان الله تعالى

يرى في الآخرة تارة ينظر فيه في نفسه وحينئذ يكون خارجا عن حد الفقه بقوله العملية بمعنى المتعلقة بكيفية عمل كما أسره به فيما سياتي تبعا للمحلى لان هذا الاعتقاد وان صدق عليه انه علم بحكم شرعي وذلك الحكم الشرعي هو ثبوت الوجود للجنة نكن ذلك الحكم ليس متعلقا بكيفية عمل لان الوجود كصفة للجنة والجنة ليست عملا وأيضا المراد بالكيفية الوجوب والمحرمه وغيرهما بخلاف الوجود ونحوه وقس الباقي وتسمية هذا الحكم اعتقادا كما أفاده الشارح لا ينبغي أن يكون لسكونه يتعلق بالاعتقاد لظهور انه ليس الامر كذلك فان النسبة في قولنا الله تعالى يرى في الآخرة ليس متعلقها الاعتقاد بل متعلقها الرؤية التي هي المحمول وليست اعتقادا وكذا الاجماع حجة والايمان واجب بل ينبغي أن يكون لسكونه أمرا الغرض اعتقاده فعنى كونه اعتقادا بانه أمر يعتقد وأما العلم بوجوب الصلاة والصوم ونحو ذلك فعلى ما قررنا يكون داخل في حد الفقه ولا يكون خارجا بالاعتقاده لان الحكم متعلق بكيفية عمل وتارة ينظر فيه باعتبار تعلق العلم بالحكم المتعلق بكيفيته فان اعتقاد أن الجنة موجودة اليوم مثاله كيفية هي الوجوب والحكم المتعلق بتلك الكيفية هو ثبوت الوجوب لذلك الاعتقاد فالعلم بثبوت وجوب اعتقاد أن الجنة موجودة اليوم علم بحكم شرعي اعتقادي أي متعلق بكيفية اعتقاده فانه علم بثبوت الوجوب لذلك الاعتقاد وذلك الثبوت حكم شرعي ٥ لانه استفيد من الشرع وذلك

الوجوب كيفية لاعتقاد وهو اعتقاد أن الجنة موجودة اليوم فان أريد بالعمل في قولهم العملية ما يشمل الاعتقاد ولو بمساحة كما هو مقتضى كلام الشارح الآتي دخل في الفقه العلم بوجوب مثل هذه الاعتقادات لانه علم بحكم شرعي عملي أي متعلق بكيفية عمل كما تقرر ونخرج عنه نفس هذه الاعتقادات اذ ليست عملا بحكم شرعي عملي أي متعلق بكيفية عمل

والصوم ونحو ذلك مما اشتهر كونه من الدين بالضرورة فقها اصطلاحا وأورد عليه أنه ان أريد بالعمل الجوارح فالتعريف غير جامع اذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الرباه والمسد ونحو ذلك وان أريد به ما يعم عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف غير مانع اذ يدخل فيه جميع الاعتقادات التي هي أصول الدين وأجيب عنه باختار الشق الثاني ولا تدخل الاعتقادات اذ المراد بالعملية المتعلقة بكيفية عمل فالتعلق في النية ونحوها بكيفية عمل قلبي والتعلق في الاعتقادات بحصول العلم وتحقيق الفرق بين فعل القلب كقصده الى الشيء أو تمنيته حصول الشيء وزواله وبين التصديق القائم بالقلب الذي هو تعجل وانكشاف يحصل عقب قيام الدليل لفعل للنفس هو ان المقصد نوع من الارادة والتصديق نوع من العلم والوجدان كاف في الفرق نعم يعتبر في الايمان مع التصديق الذي هو التجلي والانكشاف اذعان واستسلام بالقلب لقبول الاوامر والنواهي فتسمية التصديق الذي هو الاعتقاد فعلا بهذا الاعتبار وقد عدل بعضهم عن ذكر العملية الى الفرعية فلم يتوجه الاراد أصلا وقوله من أدلتها متعلق بالعلم أي العلم المحاصل من الأدلة وبه خرج علم المقلد وليس متعلقا بالاحكام اذ لو تعلق به لم يخرج علم المقلد لانه علم بالاحكام المحاصلة من أدلتها التفصيلية وان لم يكن علم المقلد حاصل عن الأدلة ومعنى حصول العلم من الدليل انه ينظر في الدليل فيعلم منه الحكم فعلم المقلد وان كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علمه المستند الى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر في الدليل كذا في التلويح وبه اندفع ما ذكره الكمال بن أبي شريف من ان قوله من أدلتها البيان لا للاحتراز اذ لا اكتساب الامن دليل اه واختلف في قيد التفصيلية فذكر

اذ ليست تلك الاحكام التي هي متعلق تلك الاعتقادات متعلقة بكيفية عمل كما تقرر وأما العلم بوجوب الصلاة والصوم فعلى كل يكون داخل غير خارج كما تقرر وان أريد به ما يكون عملا وفعلا حقيقة خرج عن حد الفقه العلم بوجوب مثل هذه الاعتقادات أيضا اذ ليس الحكم فيها حينئذ عملا أي متعلقا بكيفية عمل اذ صاحب تلك الكيفية وهو الاعتقاد ليس عملا ولا يخرج نحو العلم بوجوب الصلاة والصوم كما قال الشارح لظهور أن صاحب تلك الكيفية التي هي الوجوب وهو الصوم والصلاة فعل وعمل لكن ينافي هذا الوجه ما بعده على انه يرد عليه حينئذ نحو تحريم ظن السوء بالغير بلا مسوغ شرعي فان العلم به من الفقه كما هو ظاهر مع ان الظن ليس من العمل على هذا التقدير اه لمخصام بعض زيادات مناسبة للمقام فليمن النظر ذوو الافهام والذي تحصل من هذا عدم خروج العلم بوجوب الصلاة والصوم عن حد الفقه بما ذكره على الاحتمالات السابقة كلها واما غيره من بقية الضروريات فيحتاج الى العناية على انه يلزم عليه احواج اكثر علم الصحابة رضي الله عنهم بالاحكام الشرعية للاعمال عن حد الفقه فانه ضروري لهم لتلقمهم اياه من النبي صلى الله عليه وسلم حسا ومن المعلوم بعد هذا ان كان ما يقضى اليه وهذا يؤيد ما ذهب اليه العلامة النجيري ان الهمام في كتابه التمهيد على ما أشرنا اليه سابقا والله تعالى الموفق

(قوله للاحتراز عن علم الخلافي) ٦ هو المرء المنسوب الى علم الخلاف يعني المجدل وهو العارف بأداب البحث قال في شرح

جماعة منهم المحقق في التلويح انه للاحتراز عن علم الخلافي لان العلم بوجوب الشيء لو جود مقتضى أو بعدم وجوبه لو جود النافي ليس من الفقه وغلطهم المحقق في التحريم بقوله وقولهم التفصيلية تصریح بلازم واخراج الخلافي به غلط ووضحه السكال بأن قولهم انما يصبح اذا قلنا ان الخلافي يستفيد علما بثبوت الوجوب أو اتفائه من مجرد تسليمه من الفقه وجود المقتضى أو النافي اجالا وانه يمكنه بمجرد ذلك حفظه عن ابطال الخصم والمحقق انه لا يستفيد علما ولا يمكنه الحفظ المذكور حتى يتعين المقتضى أو النافي فيكون هو الدليل المستفاد منه ذلك فان كان أهلا للاستفادة منه كان فقها فالصواب انه ليس اخرا جال علم الخلافي فهو تصریح بلازم اه واختلاف أيضا في قيد الاستدلال فذهب ابن المحاجب الى انه للاحتراز عن العلم المحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول صلى الله عليه وسلم فانه لا يسمى فقها اصطلاحا وحقق في التلويح بأنه لا حاجة اليه فان حصول العلم عن الدليل مشعر بالاستدلال اذ لا معنى لذلك الا ان يكون العلم مأخوذا من الدليل فخرج ما كان بالضرورة بقوله من أدلتها فهو للتصریح بما علم التراما ولدفع الوهم أو للبيان دون الاحتراز ومثله شائع في التعريفات اه ولم يذكر علم الله تعالى لانه لا يوصف بضرورة ولا استدلال فلوقال انه للاحتراز عن العلم الذي لم يحصل بالاستدلال لكان مخرا جال علم الله تعالى أيضا واختلف في علم النبي عليه الصلاة والسلام المحاصل عن اجتهاد هل يسمى فقها والظاهر انه باعتبار انه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقها وباعتبار حصوله عن دليل شرعي يصح ان يسمى فقها اصطلاحا وبما قررناه ظهر ان الاولى الاقتصار على قولنا الفقه العلم بالاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها ويصح تعريفه بنفس الاحكام المذكورة لما ذكره السيد في حواشيه ان أسماء العلوم كالاصول والفقه والنحو يطلق كل منها تارة بازاء معلومات مخصوصة كتقولنا زيد يعلم النحو أي يعلم تلك المعلومات المعينة وتارة بازاء ادراك تلك المعلومات وهكذا في التحريم وعرفه في التلويح بأنه اسم لضرب علم أصيب باستنباط المعنى وضد الفقيه صاحب الظاهر وهو الذي يعمل بظاهر النصوص من غير تأمل في معانيها ولا يبري القياس حجة اه وظاهره ان ما كان من الاحكام له دليل صريح ليس من الفقه لانه لم يصب بالاستنباط وهو بعيد ولذا أطلقوا في قولهم من أدلتها ليشمل القياس وغيره من الدلائل الاربعة وعرفه الامام الاعظم بأنه معرفة النفس مالها وماعليها الكنية يتناول الاعتقادات كوجوب الايمان والوجدانيات أي الاخلاق الباطنة والملكات النفسانية والعمليات كالصلاة والصوم والبيع فمعرفة مالها وماعليها من الاعتقادات علم الكلام ومعرفة مالها وماعليها من الوجدانيات هي علم الاخلاق والتصوف كالزهد والصبر والرضا وحضور القلب في الصلاة ونحو ذلك ومعرفة مالها وماعليها من العمليات هي الفقه المصطلح فان أردت بالفقه هذا المصطلح زدت عملا على قوله مالها وماعليها وان أردت علم ما يشتمل على الاقسام الثلاثة لم تردوا بوحقيقة رضي الله عنه انما لم يرد لانه أراد الشمول أي أطلق العلم على العلم بمالها وماعليها سواء كان من الاعتقادات أو الوجدانيات أو العمليات ومن ثم سمي الكلام فقها أكبر كذا في التوضيح وذكر العلامة خسر وأن الملكات النفسانية ليست من الفقه باعتبار ذاتها واما باعتبار آثارها التابعة لها من أفعال الجوارح فهي من الفقه اه هذا كله معنى الفقه عند الاصوليين واما معناه الحقيقي له عند أهل الحقيقة فإذ كره الحسن البصري كما نقله أصحاب الفتاوى في باب الطلاق ومنهم الولوالجي بقوله هل رأيت فقها قط انما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الاسخرة البصير بعيوب نفسه وأما

جمع الجوامع وخرج بقيد التفصيلية العلم بذلك المكتسب للخلافي من المقتضى والنافي مثبت بهما ما يأخذه من الفقيه ليحفظه عن ابطال خصمه فعلمه مثلا بوجوب النية في الوضوء لو جود المقتضى أو بعدم وجوب الوتر لو جود النافي ليس من الفقه اه والتمثيل بناء على مذهبه والمقتضى في الوضوء وجود العمل والنافي في الوتر كونها صلاة لا يؤذن لها كذا في بعض حواشيه والمراد بالعمل الداخل تحت حديث انما الاعمال بالنيات (قوله ووضحه السكال) يعني السكال بن أبي شريف في حاشية جمع الجوامع لابن السبكي (قوله كعلم جبريل والرسول صلى الله عليه وسلم) لانه لا طريق الى علمه ما بان ما أوحى اليهما هو كلامه تعالى وتأن اراد منه كذا الا العلم الضروري بذلك بان يخلق الله تعالى لهما علما ضروريا به فهو حاصل مع العلم بالأدلة لا مكتسب منها هذا وقال بعض محشي جمع الجوامع ولك أن تقول حيث آل الامر الى ان

المراد بان علم التمييز ثبتت هذه المفهوم بأسره صلى الله عليه وسلم وكذا جبريل عليه السلام اه قال العلامة معنى ابن قاسم العبادي في حواشيه عليه بعد نقله لذلك وأقول لا يخفى قوة هذا الاشكال (قوله الزاهد في الاسخرة) نقل بعض الفضلاء

معناه عند الفقهاء فذ كصاحب الروض انه لو وقف على الفقهاء فن حصل في علم الفقه شيئا وان قل
 أو المتفهمة فالمشتغل به اه وفي الحاوي القدسي اعلم ان معنى الفقه في اللغة الوقوف والاطلاع وفي
 الشريعة الوقوف الخاص وهو الوقوف على معاني النصوص واساراتها ودلالاتها ومضمراتها
 ومقتضياتها والفقهاء اسم للواقف عليها ويسمى حافظ مسائل الفقه الثابتة فيها فبحاز الحفظ ما ثبت
 بالفقه اه ثم قال ثم العلم أول ما يحصل للقلب لا يتخلو عن نوع اضطراب لحكم الابتداء فاذا دامت الرؤية
 زال الاضطراب فصار معرفة لزادة العجبة ثم تتنوع هذه المعرفة نوعين معرفة الظاهر دون المعنى
 الباطن والباطن الذي هو الحكمة وبها يلتذ القلب اذا صار معقولا له فخرى منه مجرى الطبيعة فهذا
 هو الفقه ولهذا قال أبو يوسف مرضت مرضا شديدا حتى نسيت كل شيء سوى الفقه فانه صار لي
 كالطبع اه وقال في موضع آخر الفقه قوة تصحيح المنقول وترجيح المعقول فالحاصل ان الفقه في
 الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا المجتهد عندهم واطلاقه على المقلد المحافظ
 للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقف والوصية للفقهاء الهيم وأقله
 ثلاثة احكام كما في المنتقى وذكر في التحرير ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا يعني سواء
 كانت بدلائلها أولا وأما موضوعه ففعل المكاف من حيث انه مكاف لانه يبحث فيه عما يعرض لفعله
 من حل وحرمة ووجوب ونزب والمراد بالمكاف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه
 وضمان التلقات ونفقة ازوجات انما الخطاب بها الولي لا الصبي والمجنون كما يخاطب صاحب البهيمة
 بضمان ما تلغته حيث فرط في حفظها التنزيل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما صحة عبادة الصبي
 كصلاته وصومه الثابت عليها فهي عقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولذا لم يكن مخاطبا بها بل
 ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيدنا بحثية التكليف لان فعل المكلف لا من
 حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق الله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح أو
 المندوب لعدم التكليف فيهما لان اعتبار حثية التكليف أعم من أن تكون بحسب الثبوت كما
 في الوجوب والتحرير أو بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل والترك يرفع الكلفة
 عن العبد وفي الحاوي القدسي وأفعال العباد توصف بالمحل والمحرمة والمحسن والتعجب فيقال فعل حلال
 أو حرام أو حسن أو قبيح وأما وصف حكم الله بها كقول القائل الحلال والمحرام والحسن والقبيح حكم
 الله تعالى فهو بطريق المجاز توسع في العبارة واطلاقا لاسم المفعول على الفعل وهذا لان الله تعالى له
 فعل واحد لكنه اختلف تسمياته باعتبار الاضافة الى وصف المفعول فان كان وصف المفعول كونه
 حادا ناسيا احدانا وان كان حيا سمي احياء وان كان ميتا سمي اماتة وان كان واجبا سمي اجابا وان
 كان حلالا سمي تحليلا وان كان حراما سمي تحريما ونحوها وهذا بناء على مسئلة التكوين والمكون
 انهما غيران عندنا اه وأما استمداده فن الاصول الاربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس المستنبط
 من هذه الثلاثة وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما أقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل
 الناس فتابع للاجماع وأما التحري واستصحاب الحمال فتابعان للقياس وأما غايته فالغور بسعادة
 الدارين والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

بدله عن الغزوية الراغب
 في الآخرة (أقول) وهكذا
 رأته في احياء العلوم
 للإمام الغزالي (قوله
 وفي الحاوي القدسي الخ)
 هذا الينا سب اصطلاح
 الفقهاء الذي هو في صدره
 بل هو معناه الاصولي
 فتدبر

﴿ كتاب الطهارة ﴾

(قوله والتركات) جمع
 تركة بانتهاء المشاة الغوقية
 كما رأيت في المستصفي
 لا بالشين المحممة لانها
 داخلة في الامانات

﴿ كتاب الطهارة ﴾

اعلم ان مدار أمور الدين متعلق بالاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والآداب فالاعتقادات
 خمسة أنواع الايمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والعبادات خمسة الصلاة والزكاة
 والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصمات والامانات والتركات